

المحاضرة الخامسة

العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفهوم التنمية ، بفضل الاهتمام بالرشادة في الأداء السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي تغيرت مفاهيم التنمية و أنتقل الاهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية و التنمية المستدامة، حيث أصبح التركيز منصبا على تنمية الرأسمال الاجتماعي، و برز هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة و البشرية بعد عدم مواكبة تحسن مستوى معيشة أغلبية السكان مع التطور و النمو الاقتصادي، و تحسن الدخل القومي لا يعني أنه في كل الحالات يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين.¹

أدت التنمية المستدامة و التنمية البشرية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي وصولا إلى المستوى البيئي، و لضمان نمو هذه الجوانب نموا متوازنا يعود بالنفع على حياة المواطنين، تحتاج العملية الترابطية إلى توفر العدالة في التوزيع و اعتماد المشاركة السياسية و الديمقراطية و وضع الخطط المناسبة الطويلة المدى تشمل الموارد الاقتصادية ، و العناية بالتعليم و السكن و البيئة و الثقافة السياسية و التركيب الاجتماعي، و أرتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه هو عنصر الربط و الضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة لتوفير مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، فهولا يمثل غاية في حد ذاته، وهنا لابد أن يضمن الحكم الراشد توفير المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، و هذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية، فقد بدى الاهتمام واضحا منذ عدة سنوات بتحسين نوعية الحياة و على الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية، حتى صنفتمت الدول بالرجوع إلى معايير التنمية البشرية المستدامة، و تتمثل هذه المؤشرات في متوسط دخل الفرد الحقيقي و مستوى الخدمات الصحية و مستوى التحصيل العلمي، فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد تضمن الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري، فالصحة و التعليم يدخلان في نفقات الدولة لكنهما يؤديان إلى استثمار بعيد المدى.

¹ حسن كريم ، " الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية" ، مرجع سابق، ص.42.

فالتنمية المستدامة تقوم على الديمقراطية وتهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة.²

إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد، تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين في التنمية، وتكون عن طريق تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة التي تعتمد على ثلاثة أبعاد تنطلق من البعد الوطني بطبقاته الاجتماعية المختلفة ومناطقه، والبعد العالمي الذي يحقق العدالة في التوزيع بين الدول الفقيرة و الدول الغنية، والبعد الزمني الذي يعمل على تأمين مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

كما يعتبر الحكم الراشد شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة و الاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة .

إن علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

1- وطنية، تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

2- عالمية، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تنسم بقدر من الاحترام والمشارك الإنساني والقواعد القانونية.

3- زمنية، أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

قبل البدء في توضيح العلاقة التي تربط الحكم الراشد بالتنمية وبعد أن قدمنا سابقا معنى ومفهوم

الحكم الراشد في المحاضرة الأولى نقدم الآن مفهوم التنمية كي تتضح هذه العلاقة جيدا من خلال:

1/ مفهوم التنمية و متطلباتها:

قبل هذا و ذاك فإننا يجب أن نركز على نقطة أساسية و هي أن التنمية مبنية على رهان الإنسان ضمن النقاء البعد الزمني و المكاني، وليس كما أصبح شائعا إلا أن التنمية مرتبطة بالتجارة الحرة التي تحكمها المصلحة المادية، كما أنها لا تعني فقط الوفرة المادية و إنما تؤدي إلي الشمول أي الاعتناء بكل الظواهر المتعلقة بالبشر و تنمية المؤسسات و عدم التمييز بين الأشخاص و المؤسسات نفسها.

² المرجع نفسه، ص.43.

فهناك نوعين من التنمية التقليدية و التنمية الواسعة و لا نقول الحديثة لان التنمية ظاهرة هلامية لا تتفتت و إنما واسعة بمفهوم الصوابية و الرشادة و هنا يتضح جليا مدى ارتباط التنمية بالحكم الراشد. برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي (Material Progress).

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization، وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية.

وتعرف التنمية السياسية: " بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية تركز على عدة مسلمات:

- غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجاً للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به³.

و هناك من يري أن التنمية تبني على انتقال من مرحلة إلي أخرى مثل فترة الخماسية و السداسية و غيرها و هناك من يري بان التنمية مثل النابض أي كلما كان أكثر مرونة و سماكة كلما يكون الانتقال اكبر أي الانتقال عبر الصدمات .

و هناك من يري أن التنمية لا تعني فقط الوفرة المادية و إنما التنمية تؤدي إلي الشمول أي الاهتمام بكل الظواهر المتعلقة بالبشر و تنمية المؤسسات و عدم التمييز بين الأشخاص و المؤسسات نفسها⁴.

و هنا نذهب للحدث عن نقطة أساسية و هي التنمية البشرية التي أصبحت من أهم المتطلبات فهي من اجل الإنسان و للإنسان و بمعنى آخر هي توسيع خيارات الناس للعيش بطريقة كريمة ، و أول مرة استعملت هذا المصطلح سنة 1977 و أعلن عنه رسمياً سنة 1986 في الأمم المتحدة .

و يمكن استخلاص مفهوم التنمية البشرية هنا بشكل أدق من خلال التعريف الذي جاء في تقرير التنمية البشرية حيث يقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم و أن التنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر، أي الحق في العيش الكريم مادياً و معنوياً ، جسداً و نفساً و روحاً ، و يتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان :

- ترفض التنمية البشرية أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر.
- لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية البشرية على التمتع المادي و إنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية و اكتساب المعرفة و الكرامة الإنسانية و تحقيق الذات.
بل تتعدى التنمية البشرية إلي نقاط أخرى تشمل الحريات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و توفر فرص الإنتاج و الإبداع⁵.

³ محمد ناصر عارف ، "مفهوم التنمية "، بتاريخ 02/09/2008 انظر:

www.islamonline.net

⁴ سعود صالح ، "إشكالية التنمية" ، محاضرة أقيمت بجامعة بسكرة ، فيفري 2008 .

⁵ تقرير التنمية البشرية العربية 2003 ، مكتب الإقليمي للتنمية ، الأردن : المطبعة الوطنية ، 2003.

و طبعا هناك التنمية المستدامة و هي التي تعتمد على مكوناتها الذاتية و ليس على مكونات و مقدره
أخر و في كل المتغيرات و هي تعني القضاء على الفقر و تدعيم كرامة الإنسان و توفير فرص متساوية
أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح و الذي يضمن عن طريقه جميع الحقوق و بالتالي هي ضمان
على حقوق الأجيال القادمة.

من خلال تطرقنا لهذه التعاريف أردنا توضيح العلاقة الترابطية بين التنمية و التنمية البشرية و التنمية
المستدامة من اجل توضيح أهم الخطوط اللازمة لإحداث تنمية حقيقية.

و يمكن أن نضع تصورا شاملا حول مفهوم التنمية في نظرنا: فالتنمية هي اختيار ضروري لأهم
الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية و المادية و وضعها في نسقها الملائم للبيئة
العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية و المستقبلية .

إلي جانب هذا كله لابد من أن تحدث عملية تفاعل أفقي بين أنواع التنمية المختلفة من اجل تحقيق
الأهداف فليس من السليم الانتقال من تنمية إلي أخرى بل لا بد من خلق تكامل شامل للمفاهيم و
صياغتها ضمن إطار واحد يخدم الأهداف الموضوعية.

ولا يمكن الحديث عن التنمية في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية و المادية المتاحة خاصة
في المرحلة التي اعتدتها الجزائر للانطلاق في عملية التنمية و النهوض الاقتصادي .

ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم و تحمل مسؤولياتهم لابد من تقوية أشكال المشاركة
السياسية ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية
و ضمان التعددية والمنافسة السياسية، و عبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع
المدني، هذه المرتكزات لا يمكن ضمانها أو تحقيقها إلا في ظل وجود حكم راشد ومؤشرات وشروط
أساسية.